



**بيان المنتدى العالمي لاسترداد الأموال
واشنطن العاصمة
4-6 ديسمبر 2017**

شاركت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية في استضافة المنتدى العالمي لاسترداد الأموال الأول في واشنطن العاصمة من 4 إلى 6 ديسمبر 2017، بدعم من مبادرة استرداد الأموال المسروقة (StAR)، وهي مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وركز المنتدى على استرداد الأموال المسروقة من نيجيريا وسريلانكا وتونس وأوكرانيا.

وقد اجتمع في المنتدى أكثر من 300 مشارك يمثلون 26 ولاية قضائية، فضلاً عن منظمات دولية ومنظمات مجتمع مدني ووسائط إعلامية، من أجل إعادة الالتزام بالبرنامج العالمي لاسترداد الأموال؛ وتبادل أفضل الممارسات؛ وتوفير التدريب التقني للعاملين في مجال استرداد الأموال؛ ودعم مبادرات بناء القدرات. والأهم من ذلك، أتاح المنتدى فرصة أمام أكثر من 80 اجتماعاً ثنائياً ومتعدد الاختصاصات لإحراز تقدم في قضايا استرداد الأموال الكبرى في بلدان التركيز الأربعة. كما شكل المنتدى منصة لتوقيع اتفاقيات جديدة، بما فيها مذكرة تفاهم جديدة بين نيجيريا وسويسرا والبنك الدولي تنص على إعادة 321 مليون دولار من الأموال المستردة.

وترحب المملكة المتحدة والولايات المتحدة ونيجيريا وسريلانكا وتونس وأوكرانيا بالالتزام المتجدد بالبرنامج العالمي لاسترداد الأموال الذي تم عرضه في المنتدى العالمي لاسترداد الأموال. وعلى وجه التحديد نحن:

- نرحب بالالتزام السياسي الرفيع المستوى من جميع البلدان المشاركة بمواصلة تقديم أكبر قدر ممكن من التعاون والدعم في مجال استرداد الأموال، بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واستخدام المنتدى العالمي لاسترداد الأموال لترجمة الالتزامات إلى واقع ملموس.
- نلتزم بمواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى منع الفساد قبل أن يبدأ، بما في ذلك تنفيذ مدونات قواعد السلوك، والتدريب على الأخلاقيات، وحماية المبلغين عن المخالفات، والنزاهة في المؤسسات العامة، وحث البلدان الأخرى على القيام بذلك. فيمكن لهذه الجهود أن تحمي الأموال وتمنع سرقتها.
- نعترف بأهمية تعزيز العمليات الدولية لاسترداد الأموال وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار قانوني عالمي لاسترداد الأموال. ونعيد التأكيد على أهمية تعزيز استرداد الأموال المسروقة وإعادتها بما يتفق مع الهدف 16 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- ندعو الدول إلى تنفيذ التزاماتها في إطار استرداد الأموال بما في ذلك المبادئ الرفيعة المستوى لاسترداد الأموال الصادرة عن مجموعة العشرين والالتزامات التي تم التعهد بها في القمة العالمية لمكافحة الفساد التي عقدت في لندن في عام 2016، حيث التزم 21 بلداً بتعزيز أو تقوية التشريعات لضمان إمكانية استرداد الأموال المسروقة، فيما التزم 11 بلداً بوضع مبادئ توجيهية لإعادة الأموال المسروقة بصورة شفافة وخاضعة للمساءلة.

- نعترف بالدور الهام الذي تطلع به المنظمات الدولية وشبكات العاملين في مجال استرداد الأموال، بما في ذلك مبادرة استرداد الأموال المسروقة وشبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأموال والهيئات المماثلة، وشبكة جهات الاتصال العالمية المعنية باسترداد الأموال، ومجموعة إيغمنت، والمركز الدولي لتنسيق مكافحة الفساد الذي أنشئ حديثاً.
- نعترف بطبيعة عملية استرداد الأموال متعددة أصحاب المصلحة ونواصل تعزيز الحوار والثقة والتعاون بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام ووكالات إنفاذ القانون وغيرها من الهيئات الحكومية.
- نقر بالمساهمة القيمة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وسواصل تقديم الدعم لعملها. ونحث الدول على توفير التمويل لدعم الجهود العالمية الرامية إلى استرداد الأموال.
- نقر بالجهود الملحوظة التي بذلتها المحافل العربية والأوكرانية لاسترداد الأموال، التي نظمت بقيادة مجموعة السبعة بين عامي 2011 و2015. وقد دفعت هذه الإرادة السياسية لاسترداد الأموال، إلى اتخاذ إجراءات عبر ولايات قضائية متعددة، وسهلت التبادلات المفصلة بين العاملين في هذا المجال. واجتمعت بلدان المنتدى العربي في المنتدى العالمي لاسترداد الأموال لمناقشة الدروس المستفادة من عملية المنتدى العربي لاسترداد الأموال والتي سنعرضها في التقرير النهائي. ونلتزم بتطبيق هذه المعرفة في جهودنا الجارية لاسترداد الأموال.
- نعترف بوجود تحديات، ونوافق على أن النجاح في استرداد الأموال يتطلب شراكة وأن المسؤوليات والجهود لازمة من جانب كل من الطرف المقدم للطالب والطرف المتلقي للطالب.

كما نعترف بالدور الهام الذي اطلع به المنتدى العالمي لاسترداد الأموال الافتتاحي في تقديم منصة للغايات التالية:

- توقيع مذكرة تفاهم جديدة بين نيجيريا وسويسرا والبنك الدولي لإعادة 321 مليون دولار من الأموال المستردة.
- مناقشة الشفافية في إعادة الأموال والترحيب بمبادئ المنتدى العالمي لاسترداد الأموال بشأن التصرف بالأموال المصادرة المتأتية من جرائم الفساد ونقلها (الملحق أ).
- تبادل الخبرات حول النهج المبتكرة لاسترداد الأموال بما في ذلك أدوات المحاسبة الجنائية، والأدوات القانونية مثل مصادرة الأموال غير القائمة على الإدانة، وأحكام الإثراء غير المشروع، وصلاحيات التجميد السريع للأموال.
- النظر في تجديد تدابير التجميد أو توسيع نطاق تقادم الجرائم حتى تبقى الأموال مجمدة في سياق الإجراءات القانونية المطولة.
- الالتزام بتعزيز التعاون، فضلاً عن مواصلة إحراز تقدم بشأن حالات استرداد الأموال، ودعوة الدول الأخرى إلى أن تفعل الشيء نفسه، مع الاعتراف بأهمية الاستجابة الفعالة والمنسقة لإنفاذ القانون، وبناء الحوار والثقة والتعاون بين الولايات القضائية.
- الالتزام بالمشاركة بنشاط في المداولات على مستوى الخبراء بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك فرقة العمل المعنية باسترداد الأموال، للمساعدة في مشاركة تحدياتنا والدروس المستفادة مع المجتمع العالمي لإنفاذ القانون.
- الاعتراف بأهمية خلق فرص أمام الدول لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والترحيب بإعادة عقد المنتدى بحسب الحاجة، عندما يكون من الضروري بذل جهود كبيرة ومعقدة لتنسيق قضايا استرداد الأموال. وسيتم تحديد المضيفين والمنظمين على أساس البلد أو البلدان التي تحتاج إلى المساعدة ونوع المساعدة التي يتم تحديدها بشكل جماعي من قبل المراكز المالية والبلدان المقدمة للطالب.

ملحق: مبادئ المنتدى العالمي لاسترداد الأموال بشأن التصرف بالأموال المصادرة المتأتية من جرائم الفساد ونقلها

أعدت البلدان المضيفة وبلدان التركيز الأربعة في المنتدى تأكيدها على التزامها بإعادة الأموال المسروقة المصادرة والتصرف فيها على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وسلطت هذه البلدان الضوء على أهمية الدعم التقني من أجل النجاح في استرداد الأموال والتصرف فيها. وقد عكست أيضاً تجاربها والدروس المستفادة من حالات إعادة الأموال السابقة. وإدراكاً من المشاركين في المنتدى بالعمل الذي يجري بالفعل تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا¹ إلى قيام المجتمع الدولي بوضع ممارسات جيدة بشأن إعادة الأموال، عرض هؤلاء الاعتبارات التالية للمبادئ التي من شأنها أن تعزز عملية إعادة الأموال بنجاح.

وتتناول هذه المبادئ النهج والآليات لتعزيز التنسيق والتعاون، وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المعنية. وليس في هذه المبادئ ما يقصد به انتهاك السيادة الوطنية أو مبادئ القانون المحلية.

المبدأ 1: الشراكة. من المسلم به أن الإعادة الناجحة للأموال المسروقة تستند أساساً إلى وجود شراكة قوية بين البلدان المحولة والبلدان المتلقية للأموال. فتعزز هذه الشراكة الثقة.

المبدأ 2: المصالح المتبادلة. من المسلم به أن كل من البلدان المحولة والبلدان المتلقية للأموال لها مصالح مشتركة في تحقيق نتيجة ناجحة. لذلك، ينبغي للبلدان أن تعمل معاً لوضع ترتيبات للنقل يتم الاتفاق عليها بصورة متبادلة.

المبدأ 3: الحوار المبكر. يوصى بشدة أن يبدأ الحوار بين البلدان المحولة والبلدان المتلقية للأموال في أقرب فرصة ممكنة في العملية، وأن يستمر الحوار طوال مدة العملية.

المبدأ 4: الشفافية والمساءلة. ستكفل البلدان المحولة والمتلقية للأموال الشفافية والمساءلة في إعادة الأموال المستردة والتصرف فيها. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بنقل وإدارة الأموال التي تمت إعادتها علنية وأن تكون متاحة للشعب في كل من البلد المحول والبلد المتلقي للأموال. وينبغي عدم تشجيع استخدام ترتيبات رسوم غير محددة أو طارئة.

المبدأ 5: المستفيدين. حيثما أمكن، ودون المساس بالضحايا الذين تم تحديدهم، يجب أن تفيد الأموال المسروقة المستردة من المسؤولين الفاسدين شعوب الدول المتضررة من السلوك الفاسد الكامن.

المبدأ 6: تعزيز مكافحة الفساد والتنمية. حيثما أمكن، عند الاستخدام النهائي للعائدات المصادرة، ينبغي النظر أيضاً في تشجيع الإجراءات التي تفي بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإصلاح الأضرار التي يسببها الفساد وتحقيق الأهداف الإنمائية.

المبدأ 7: معالجة خاصة بكل حالة. ينبغي النظر في مسألة التصرف في عائدات الجريمة المصادرة بطريقة خاصة بكل حالة.

المبدأ 8: النظر في استخدام اتفاقية بموجب المادة 57 (5) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ينبغي إبرام اتفاقيات أو ترتيبات خاصة بكل حالة، إذا وافقت عليها الدولة المحولة والدولة المتلقية للأموال على حد سواء، للمساعدة على ضمان استخدام العائدات المعادة وإدارتها ورصدها على نحو يتسم بالشفافية والفعالية. وينبغي أن تستخدم آلية (آليات) نقل الأموال، حيثما أمكن، الأطر السياسية والمؤسسية القائمة وأن تتماشى مع استراتيجية التنمية القطرية من أجل ضمان الاتساق وتجنب الازدواجية وتحسين الفعالية.

المبدأ 9: استبعاد المنفعة للمجرمين. ينبغي اتخاذ جميع الخطوات لضمان ألا يستفيد الأشخاص المتورطين في ارتكاب

¹ مؤتمر تمويل التنمية، يوليو 2015، الفقرة 25

الجريمة (الجرائم) من التصرف في عائدات الجريمة المصادرة.

المبدأ 10: إشراك أصحاب المصلحة غير الحكوميين. ينبغي تشجيع الأفراد والجماعات خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، ضمن إطار القانون، على المشاركة في عملية إعادة الأموال، بما في ذلك عن طريق المساعدة على تحديد كيفية إصلاح الضرر والإسهام في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة الأموال والتصرف فيها وتعزيز الشفافية والمساءلة في نقل الأموال المستردة والتصرف فيها وإدارتها.